

مركز المحاميين
القانونية
24 فبراير 2022
107820
المدعي

ختمه تطليق الشقاق

باسم جلالة الملك وطريقها للقانون

السلطة القضائية
السلطة القضائية
مجلس الاستئناف والمحاكم
المجلس الأعلى للقضاء
السلطة القضائية

بتاريخ 08 فبراير 2022 أصدرت المحكمة الابتدائية بمكناس - المحكمة المركزية
بالتحامي في جنسها العلية وهي تبت في قضايا الطلاق الحكم الاتي نصه بين الزوجين
السيد: /
السكن: /
تنوب عنه ذه/ معام هيئة مكناس.

بصفتها مدعيا من جهة.

والسيدة: /
السكنة: /
ينوب عنها ذ/ معام هيئة مكناس.

بصفتها مدعى عليها من جهة أخرى

وبحضور السيد وكيل الملك بهذه المحكمة.

صحة صحة المرأة

مقدمه 2022/02/08

تاريخه 2022/02/08

رقم 21/1607/358

الوقائع

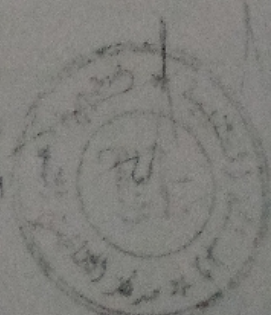
بناء على المقال الافتتاحي للدعوى الذي تقدم به نائب الطرف المدعي لدى كتابة الضبط بهذه المحكمة، والمؤداة عنه الرسوم القضائية بتاريخ 2021/07/12 والذي يعرض فيه أن المدعى عليها زوجته على سنة الله ورسوله، وان العلاقة الزوجية بينهما أصبحت مستحيلة للشقاق المستحکم بينهما، والذي ترجع أسبابه للزوجة التي لا تعير زوجها وكذا بيت الزوجية أي اهتمام، كما ان المعاشرة الشرعية بينهما أصبحت مستحيلة، ملتصقا بعد قبول الطلب شكلا الحكم موضوعا بعد تعيين حكيمين واجراء محاولات الإصلاح اللازمة بين الزوجين، بتطليق المدعى عليها من عصمته طليقة أولى بائنة للشقاق، مع تحميلها أسباب هذا الشقاق، وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وتحميلها الصائر والاجبار في الاقصى.

وعزز مقاله بصورة طبق الأصل لعقد زواجهما عدد 476 صحيفة---كناش الزواج عدد 30 بتاريخ 2020/07/21 توثيق المحكمة المركزية باكنول.

وبناء على ما راج وما ضمن بمحضر جلسة البحث والصلح المنعقدة بغرفة المشورة بتاريخ 2021/11/10 حضرها الزوجان ونائباهما، وبعد التحقق من هويتهم، ومن الاختصاص المكاني لهذه المحكمة، وصحة الزوجية بين الزوجين، وبعد استقصاء أسباب التطلاق، حاولت المحكمة الإصلاح بين الطرفين في محاولتين (عن طريق المحكمة، والاستعانة بحكم) لكن دون جدوى لإصرار الزوج على طلبه وتمسكه به، في حين نفت الزوجة ما جاء به الزوج من أسباب وعارضت في الطلاق.

وبناء على المذكورة الجوابية مع مقال مضاد المدلى بها من طرف نائب المدعى عليها بتاريخ 2021/11/30 والتي التمسست من خلال جوابها اعتبار المدعى متعسفا في انهاء العلاقة الزوجية، وتحميله مسؤولية الفراق والضرر اللاحقين بها في حالة تمسكه بطلب التطلاق.

مستندة عادية



ختمه تطليق الأصل

الآن لأنه لم يقدم شيئا مقنعا لطلبه الراس الى التخليق. وانه متعسف في طلبه الذي الحق بها اضربا بالغة. وفي
عرض طلبها المضاد التمسيت الحكم لها بتسليمها بحسب مبلغ 1500 درهم شهريا ابتداء من 21 ماي 2021 الى غاية
سقوط الفرض شرعا. والحكم لها بمبلغ 3000 درهم عن كل عيد ديني (عيد الفطر و عيد الاضحي) مع النفاذ
المعجل. ذلك ان المدعى عليه فرعيا رافقها في زيارة عائلية لبيت أهلها فتركها هناك دون نفقة ورجع الى حال سنبله
دون ان يسأل عنها. الى ان تفاجأت باستدعائها لحضور جلسة التخليق للشقاق.
بناء على الأمر القضائي بتعدد مستحقات التخليق الصادر بتاريخ 2021/12/21 والفاضي على الزوج بإيداع
مبلغ مالي قدره (13000) ثلاثة عشر الف درهم بصندوق المحكمة داخل أجل 30 يوما ضمانا لأداء مستحقات
التخليق طبقا لمقتضيات المادة 83 وما بعدها من مدونة الأسرة.
بناء على وصل الإيداع عدد 9633 المؤرخ في 2022/01/18.
بناء على مستندتصات النيابة العامة الرامية إلى تطبيق القانون.
بناء على إدراج القضية بعدة جلسات آخرها جلسة 2022/01/25 تخلف خلالها الاطراف. فقررت المحكمة
اعتبار القضية جاهزة، وتم حجز الملف للمداولة والنطق بالحكم بجلسة 2022/02/08.

ويتم المداولة طبقا للقانون

في الشكل : حيث قدم الطلبين الأصلي والمضاد وفقا للشروط الشكلية المتطلبية قانونا، الأمر الذي ينبغي معه
التصریح بقبولهما شكلا.
في الطلب الأصلي :
في الموضوع : حيث التمس المدعي الحكم بتخليق المدعى عليها بسبب الشقاق قبل البناء مؤسساً طلبه على
الأسباب المشار إليها بمحضر جلسة البحث والصلح المدلى به في الملف.
وحيث ان العلاقة الزوجية ثابتة بين الطرفين بمقتضى عقد الزواج المشار إلى مراجعه أعلاه.
وحيث نفت الزوجة ما جاء به الزوج من أسباب وعارضت في الطلاق.
وحيث إن المحكمة تأكدت من وجود نزاع جدي بين الطرفين يخشى منه الشقاق، وبذلت كل المحاولات لإصلاح
ذات اليبين طبقا للمادة 82 من مدونة الأسرة دون جدوى.
وحيث انه نظرا لاستمرار الشقاق وتعذر الإصلاح ترى المحكمة إعمال مقتضيات المادة 97 من مدونة الأسرة
الرامية إلى تخليق الزوجين.
وحيث ثبت للمحكمة من خلال مناقشة القضية والوثائق التي يتضمنها الملف أن الطرفين معا يتحملان المسؤولية
في الشقاق، مما ترى معه المحكمة مراعاة ذلك عند تحديد المستحقات وخاصة ما يتعلق بالمتعة.
وحيث إن الزوجة غير حامل لذلك لا تستحق واجب النفقة خلال العدة، ولها واجب السكنى فقط ما دامت خارج
بيت الزوجية.
وحيث إن المحكمة لا ترى مانعا من شمول الحكم بالنفاذ المعجل.
وحيث يتعين تحميل الزوج الصائر.
وحيث يتعين أمر ضابط الحالة المدنية لمحل ولادة الطرفين بتسجيل ملخص هذا الحكم بهامش رسمي ولادتهما.
وتطبيقا لمقتضيات المواد من 94 إلى 97 و 83-84، و 128 و 141 و 187 وما بعدها من مدونة الأسرة.

الطلب المضاد :

حيث يترك الطلب إلى الحكم وفق ما سطر أعلاه
وحيث التمس ناصر المدعية فرعياً بالإشهاد على التنازل عن الدعوى
وحيث إن التنازل انصب على حق مسموح بالتخلي عنه ويملك المدعي حق التصرف فيه
وحيث بمخو التنازل التراجع أمام القضاء ولا يمس بموضوع الحق
سواء إن التنازل عن الدعوى يقبل في جميع القضايا
وحيثما للتصديق من 119 إلى 123 من ق. م. م.

نصه الأسهاب

تحت المحكمة بحسبها العلنية بما فيها بخصوص العلاقة الزوجية ابتدائياً بالنسبة للباقي ويمثابة حضوري
الشارح : يقبول الدعوى .

في الموضوع :

في الطلب الاصيلي: بتطليق السيدة ش. من عاصمة زوجها السيد
المذكورين معا بعدد الزواج عدد 476 صحيفة--كناش الزواج عدد 30 بتاريخ 2020/07/21 توثيق
المحكمة المركزية باكنول، طالقة أولى بائمة للشقاق تستحق معها الزوجة المدعى عليها مبلغ (2000) الف درهم
تعويض عن السكنى خلال العدة، وتعويض عن المتعة قدره (11000) احدى عشر الف درهم، مع شمول الحكم
بالنفاد المتعجل. والإشهاد على إيداع الزوج للواجبات المذكورة بصندوق المحكمة حسب وصل الإيداع أعلاه، و
تسليم الطرף المدعي الصائر. وتأمراً ضابط الحالة المدنية لمحل ازديادهما بتسجيل ملخص هذا الحكم بهامش
سجل ولادتهما.

في الطلب المضاد: الإشهاد على تنازل المدعية فرعياً عن الدعوى وتحميلها الصائر.

هذا صدر الحكم في اليوم والشهر والسنة أعلاه، وكانت الهيئة مكونة من السادة :

رئيساً ومقرراً.

السيدة : حنان بن لبن

عضواً

السيد : سمير مهداوي

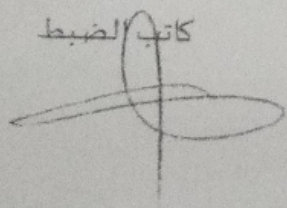
عضواً

السيدة : ملياء بلميكي

كاتب الضبط

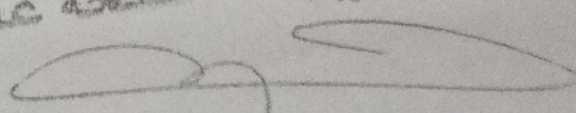
وبمساعدة السيدة : فاطمة الزهراء قسولي

كاتب الضبط



نسخة عادية

الرئيس





كاتب الضبط

نسخة طبق الأصل